

السلطة تعاند وتحصر المطالب بالعنف والبيئة

أقل من 10 آلاف متظاهر، وكذلك فرع المعلومات الذي أكد أن العدد لم يتجاوز في لحظة الذروة الـ 15 ألف متظاهر. سريعاً، انتمى المستقبليون 3 بنود من مطالب الحراك، ليقولوا إن فيها ما يجب تحقيقه بطريقة أو بأخرى: استقالة وزير البيئة محمد المشنوق (يقول مسؤولو «المستقبل» بوجوب تقديم تنازل ما في هذا الجانب)، محاسبة وزير الداخلية نهاد المشنوق (يرى المستقبليون أن نتائج التحقيق ستفي بالغرض)، وانتخاب رئيس للجمهورية (يزيد التيار في هذا المطلب، معتبراً أنه أول الداعين إليه). الهدوء الذي عممه الحريرون منذ ليل السبت الفائت لا يخفي قلقاً من نوع آخر. صحيح أن الأجهزة الأمنية ترى أن تظاهرة السبت هي «السقف الشعبي للحراك»، إلا أن مسؤولين بارزين، بينهم رئيس الحكومة تمام سلام، يتوقعون توسع الاحتجاجات إذا لم تلَب المطالب يُضاف إلى ذلك كلام واضح لدى جميع أركان السلطة: لا يمكننا بعد اليوم الاستمرار في نهج الإدارة السابقة ذاتها، ويصعب علينا تجاوز الموجودين في الشارع، بصرف النظر عن أعدادهم.

الأمنية خففت من توتر المستقبلين، إلا أنهم بقوا خائفين من تظاهرة السبت. توقعوا حشداً جماهيرياً كبيراً، يضم أعداداً كبيرة من الذين ليس بإمكان المنظمين السيطرة عليهم. أتت التظاهرة لتطمئن جزءاً كبيراً من أصحاب القرار في التيار الأزرق. لم يرفد حزب الله التظاهرة بعشرات الآلاف. ولا المنظمون رفعوا شعارات «انقلابية». أما أعداد المشاركين، فطمانتهم بشأنها تقديرات الأجهزة الأمنية. الجيش تحدّث عن

هو الدم الذي سيحرج الرئيس تمام سلام ويدفعه إلى الاستقالة. واستقالة الحكومة تعني بنظر «المستقبل» فتح الباب أمام المؤتمر التأسيسي. تضاعف قلق الحريريين عندما اقترح الرئيس نبيه بري عقد طاولة الحوار. ردة الفعل الأولية على هذا الاقتراح كانت سلبية للغاية. وبوضوح قال فريق عمل الرئيس سعد الحريري: هذه دعوة مقنعة لمؤتمر تأسيسي تواكب تحريك الشارع. الاتصالات السياسية والمعلومات

منذ انطلاق الحراك الشعبي على خلفية أزمة النفايات، نظر أركان السلطة إليه بعين الريبة. لكل من القوى الكبرى روايته. الاتهامات انهارت عليه: السفارات تحزّكه، أجهزة استخبارات تستخدمه، حزب الله يقوده... كان منسوب القلق يرتفع كلما ازداد مستوى العنف في قمع المتظاهرين في ساحة رياض الصلح. أكثر الخائفين من الحراك كان تيار المستقبل. التيار يعاني مشكلة مع جزء كبير من جمهوره، على خلفيات مالية وتنظيمية وسياسية أيضاً، توجتها أزمة النفايات في بيروت وإقليم الخروب وعكار. كلما توسع الحراك، كان التيار يرى نفسه المستهدف الأول بالحراك: ملف النفايات مستقبلي بالدرجة الأولى، الحديث عن الفساد في السلطة يصيبه، شعار إسقاط النظام يمس بما يراه حقاً له بعد اتفاق الطائف. خلاصة الأمر أن التيار نظر إلى ما يجري بالكثير من القلق والريبة. العقل «المؤامراتي» الذي يحكم خطاب جزء كبير من التيار رأى في الحراك نشاطاً يديره حزب الله بهدف إسقاط الحكومة بواسطة «الشغب» الذي يمارسه «مندسُو الحزب». الرواية الزرقاء تضيف إن الهدف من الشغب

تيار «المستقبل» تصرّف بقلق أقل، بعد تظاهرة السبت (مروان بوحيدر)



الداعون الى الشارع: ميزان قوى جديد

الشارع حتى تتحقق المطالب. يقول نحاس إن «كل الأطراف، من حكومة وأجهزة أمنية وبلديات وقضاة وغيرهم، أمام امتحان اليوم. هذا الامتحان مستمر ومتدرج وغايته بناء دولة مدنية، ديموقراطية، ودولة عدالة اجتماعية». من الرهان، وهذا طبيعي في ظل تنوع مشاريعهم، إلا أنهم يتفقون على مواصلة التحرك حتى تحقيق مطالبهم. يستبعد رئيس التيار النقابي المستقل، حنا غريب، أي خطوات جذبة من السلطة، ويقول «بعد انتهاء المهلة، سيبدأ نقاش آخر يتعلق بتوسيع قواعد المشاركة في الحراك بشكل أعمق، وصولاً إلى مؤتمر نقابي أهلي مدني من القوى التي انخرطت فيه يراكم لإعادة إنتاج السلطة».

(الأخبار)

انتهاء المهلة المحددة يوم غد. لا تريد هذه المصادر استباق الأمور والكشف عما يُحضر، إلا أنها تشير إلى وجود أفكار كثيرة للإبقاء على زخم التحركات، ولا سيما عبر نقلها إلى جميع المناطق، وصولاً إلى الاعتصام المفتوح، ودعوة الناس للبقاء في

الداعون أن تظاهرة السبت أظهرت استعداداً شعبياً متنامياً للذهاب بعيداً في المواجهة في حال عدم حدوث تغييرات ملموسة، أو أحداث أمنية تقعد الناس مجدداً وتخضعهم. ويعبّر هؤلاء عن اقتناعهم بأن التظاهرة جاءت بمخاطبة نعي للانقسام العمودي بين 8 و14 آذار الذي حكم السياسة وإدارة الشأن العام منذ عام 2005.

لا يثق معظم الداعين إلى هذا الحراك بجدوى مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري للحوار. يكررون مطالب «الحد الأدنى» التي أعلنوها، والتي لا تحتاج إلى «طاولة حوار» ولا إلى إجراءات استثنائية.

هل ستساهم مبادرة بري في تخفيف زخم الحراك؟ تجيب مصادر من الداعين أن اجتماعاً سيعقد اليوم وسيتم فيه تحديد الخطوات التصعيدية بعد

لبي الآلاف الدعوة إلى التظاهر مساء السبت رفضاً لاستمرار نمط إدارة الدولة الحالي، وأمهلوا الحكومة حتى غد الثلاثاء لتحقيق مطالبهم «وإلا سيتجهون إلى المزيد من التصعيد». كانوا أكثر مما توقعه الداعون، وأكثر مما يسمح لقوى السلطة بمواصلة «التطنيش» والاكتفاء بلعبة «التخويف» واتهام «الأخر». بل إن بعض قيادات هذا الحراك والمتحدثين باسمه باتوا يرددون أن يوم 29 آب 2015 سيُسجّل كحطة نقلت «طلعت ريحتكم» من مجرد حملة تحتج على أزمة النفايات والفساد إلى حراك اجتماعي يمكن أن يفرض جدول أعمال جديداً وميزان قوى مختلفاً، بحسب ما تنبأ به أحد أبرز المحرّكين الحاليين، الوزير السابق شربل نحاس. بعيداً عن لعبة تقدير أعداد الحشود وهوياتهم وأسباب مشاركتهم، يعتقد

ثانياً: المساعدة على الوضوح. والوضوح يعني عدم تكرار لعبة تبويس اللحى اللبنانية. وأن يجري ربط أي اتهام بالفساد لأي جهة أو شخصية بوقائع، وليس من زاوية من يكرر تجربة 6 و6 مكرر بين السياسيين.

ثالثاً: حث هؤلاء على ضرورة الإسراع في وضع رؤية سياسية، تقوم على بند رئيسي، يتمثل في تحويل الشرعية الشعبية النامية إلى تمثيل شرعي في مؤسسات الدولة، وهو أمر يرتبط أساساً في خوض انتخابات نيابية مبكرة، ووفق قانون يحفظ حق التمثيل للجميع، وهو قانون النسبية.

رابعاً: حث المعنيين على التعامل بواقعية، من دون التنازل لحظة عن رغبة التغيير أو قوته. والواقعية تقول بأن أهمية الحراك القائم تكمن في تحويله إلى قوة توازي بتأثيرها وتفوذها وتمثيلها القوى الكبرى الحاكمة في لبنان، وتحوّله إلى صاحب حق الفيتو، كما هي بقية القوى الناطقة باسم مصالح كبرى أو طوائف.

خامساً: المساعدة في جعل القاعدة اللاطائفية تتوسع أفقياً، لتشمل في الأساس، مؤسسات القطاع العام لأجل حماية الحق العام. وهو ما يستلزم العمل على إقناع كل العاملين في مؤسسات الدولة، المدنية قبل العسكرية، بالانخراط في هذا الحراك. وفي تجربة هيئة التنسيق النقابية، العام الماضي، ما يعزز الاقتناع بوجود قواعد مشتركة تعني نصف اللبنانيين على الأقل.

سادساً: إن القدرة على حماية الحافزية التي وجدت عند قسم غير قليل من اللبنانيين، لأجل المشاركة في التحركات، تعني القدرة على تقليص الاختلافات الطبيعية بين المشاركين وبين القتمين على الحراك. وهو أمر يتطلب الإسراع في التوافق على إطار تنسيق يتيح في وقت لاحق تشكل قيادة خاضعة للمحاسبة.

ماذا عن المخاوف؟

من المرغوب فيه أن تزداد المخاوف عند القوى النافذة في السلطة. ومن الجيد، بل العظيم، أن يشعر المسؤولون عن هذه القوى بالقلق على مواقعهم، وعلى شعبيتهم وعلى مصالحهم، بل من الضروري إبقاء هؤلاء في حالة قلق، ولو دفع الأمر بهم نحو خطوات مجنونة بهدف إثارة الذعر بين الناس. ومن المنطقي أن يجري التعجيل بإفراغ سلة الفاسدين من كل خياراتهم.

أمر غير سلمي أن يبقى السجل اللبناني قائماً حول من يقف خلف الحراك، وأن يتبادل فريقا 8 و14 آذار التهم بالعمل خلف الستارة.

وكلما استمر السجل دون نتيجة، «زمنط» الحراك من أشبع لعب الاستقطاب. وفي هذه الحالة، لا يجب هدر الوقت في الحديث عن مندسين وما شابه، ولا عن أطفال ينشطون على صفحات التواصل في سياق زج أحلامهم الغابرة ضمن شعارات التحرك، لأن الحركة الصحيحة التي تكسب رضى الجمهور هي التي تقول الأشياء الصحيحة، والتي لا تخشى رفع الصوت مباشرة بوجه من يتحمل المسؤولية عن خراب البلاد.

لكن الأهم، هو أن الحراك أحدث هزة أرضية، ربما ليست من النوع الكبير جداً، لكنها هزة، فعلت فعلها، في القواعد الاجتماعية لغالبية القوى الكبرى القابضة على روح البلاد. وهي الهزة التي تدفع الجمهور المختنى خلف جدران الطوائف والمناطق للخروج، ولو لتجرب حظها خارج الأطر النافذة. ومجرد حصول ذلك، يعطينا إشارة إلى أن الاصطفاة القائم هو اصطفاة فيه تزييف كبير، وهو زيف يريد الفاسدون إقناعنا بأنه أبدي.

الداخلية: غياب إرباك 22 آب

والتوجّه إلى رياض الصلح للقاء رئيس الحكومة تمام سلام. لم تفت دقائق على مغادرته، حتى بدأت الأخبار العاجلة ترد للإشارة إلى توجّه عدد من المعتصمين باتجاه السرايا الحكومية.

كان المشنوق قد التقى قبل يوم من التظاهرة قائد الجيش العماد جان قهوجي في الفيضية، لمقاربة ما يحصل. وقد ترجم هذا اللقاء «توافقاً» في الاجتماع الأمني صباحاً في اليوم التالي، حيث «تبين أن الجيش موجود في سبعة مواقع محيطة للساحتين، وأن المؤسسة في حالة جهوزية تامة». وفي الاجتماع «قدم كل جهاز أمني تقويمه لمجرى الأحداث، حيث لوحظ عدم وجود قلق كبير من الأجهزة، ولا سيما أنه لا معلومات لديها عن تحضير لشغب وعن مشاركة لعناصر حزبية من باب إثارة الفوضى». لكن الكل رفض تقديم أي «ضمانة بعدم وقوع نقطة دم».

مرّ «القطوع» على خير من وجهة النظر الأمنية. ارتاح وزير الداخلية لعدم تكرار مشهد العنف الذي أقلق راحته الأسبوع الماضي. في السياسة، يعتبر ما حصل «إنذاراً جدياً للسلطة السياسية، ونجاحاً للمنظمين، وحراكاً أظهر حجم الوعي عند الناس وقدرتهم على التظاهر حضارياً».

جواباً، أو أن أحداً لا يريد الإفصاح! انتظر المشنوق حتى فُضت الجموع على بابها، وعاد بجوّ «مرتاح» لا يستطيع أحد تفسيره. مزاجه لا يُشبهه أبداً «المعارك» الدائرة بين الشارع والحكومة. يتجه إلى كرسية المقابل لحائط «متروس» بشاشات تلفزة لمحطات محلية وفضائية تنقل الحراك. ينظر تارة إلى متظاهر يحمل لافتة لصورة الوزير في اليونان ويصفه بملك الطاووق، فيعلق قائلاً «معضومين»، ويتابع عبر هاتفه رسائل تضامنية: «الله يحميك معالي الوزير... الله يكون بعونك». بين الالتفاتتين، يجد لنفسه وقتاً للتطرق إلى ملفات سياسية؛ من الحوار إلى الانتخابات الرئاسية إلى القوى السياسية التي لم يُعد بمقدورها تجاهل الناس.

يراجع تقارير تؤكّد أن «الحشد الأكبر نزل من الجنوب، حيث اليسار في مناطقه شارك بكثافة، فيما استجابة باقي المناطق كانت أخف». يرفع هاتفه الأرضي للاتصال بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص والاستفسار عما إذا كان بالإمكان تحديد نسبة المشاركة، علماً بأن لا شيء مؤكّد قبل الساعة الثامنة. مع اقتراب عقارب الساعة من الساعة، وبعد اطمئنان وزير الداخلية إلى عدم وجود أي إشكالات أمنية، قرّر المشنوق المغادرة

ميسم زرق

بخلاف الارتياك الذي عاشته وزارة الداخلية يومي 22 و23 آب، لم يولد التحرك في ساحتي الشهداء ورياض الصلح السبت توتراً في غرف هذه الوزارة، التي كان وزيرها أول من أمس الأكثر «هدوءاً» بين الموجودين. لم يكن يوم وزارة الداخلية آمناً بامتياز. لم يخرج قرار يقضي بمضاعفة عدد عناصر الدرك على أبوابها من الجهتين. الداخل إليها لم تعقه أي إجراءات استثنائية. الحركة على مدخلها «خفيفة»، حتى يُخيل للمارين إلى جانبها أنه يوم عطلة.

الوزير «المغضوب» عليه شعبياً، وصل صباحاً. لكن من دون مواعيد تقليدية. ساعة ونصف، تلقى الاتصالات التنسيقية، قبل ترؤسه اجتماع الأمن المركزي في الوزارة. أربع ساعات ناقش خلالها «الإجراءات المتخذة» والاتفاق على إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الجيش وقوى الأمن الداخلي لحفظ أمن التظاهرة وسلامة المتظاهرين، وعدم السماح للمخيلين بالأمن بتعريض البلاد لأي خطر». اطمأن المشنوق إلى سير عمل الخلية الأمنية وخرج عند الساعة الثانية بعد الظهر إلى «لقاء» لم يفصح عنه لأحد داخل الوزارة. أين الوزير؟ لا أحد يملك